الجهود المبذولة لاعادة العلاقات مع سوريا. وفي أول تطور عملي بارز، أطلقت السلطات السورية سراح حوالى ١٥٠ معتقلاً من أعضاء «فتح» (**المصدر نفسه**، ٣/١٢/١٩٨٧). وعلى هامش ذلك، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، ان هنالك بلورة لموقف سوري ـ فلسطيني جديد، يهدف إلى فتح صفحة في العلاقات بين الطرفين، وأضاف: «اننا بانتظار القرار السوري باستقبال وفد فلسطيني، على مستوى عال، للبحث، بشكل مباشر، في كافة القضايا العالقة» (**المصدر نفسه**، ٤/١٢/١٩٨٧).

من جهة أخرى، ترافقت الجهود والآمال بعودة العلاقات الفلسطينية ـ السورية مع ما شهدته الحرب ضد المخيمات الفلسطينية من انفراجات جزئية، جاءت في سياق رسم الخطوط الفاصلة ما بين مناطق النفوذ الجديدة التي أفرزتها هذه الحرب.

المبادرة الجزائرية

بمبادرة من الرئيس، الشاذلي بن جديد، لانهاء الحرب ضد المخيمات، تمّ ترتيب الأوضاع للقاء الوزير اللبناني نبيه بري مع ياسر عرفات. وعلى الرغم من موافقة بري، من حيث المبدأ، على هذا اللقاء، الا انه تمنّى على المسؤولين الجزائريين الجلوس مع أي من المسؤولين الفلسطينيين، باستثناء عرفات (**الحوادث**، لندن، ١٣/١١/١٩٨٧). وقد علّل برّي تمنّيه هذا بأن لقاءه بعرفات سوف يشكّل له احراجاً شديداً في كل من بيروت ودمشق (**المصدر نفسه**).

إلى هذا، التقى برّي مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، الذي كان مخوّلاً في اللقاء بصلاحيات كاملة من قبل م.ت.ف. فتمّ البحث في آلية تنفيذ اتفاق المخيمات (١١/٩/١٩٨٧)، بين «أمل» والمقاومة الفلسطينية. واتفق الطرفان على خطوات فورية، في مقدمها سماح «أمل» بادخال التموين والدواء، دون شروط، إلى المخيمات؛ وكذلك وضعت تفاصيل جدول زمني لتنفيذ التعهدات بانهاء الحرب. وفي الاطار ذاته، اجتمع حواتمه وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، في الجزائر أيضاً، مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، والامين العام للتنظيم الشعبي الناصري، مصطفى سعد، وقادة الاحزاب الوطنية اللبنانية، وتباحثوا في ما تمّ الاتفاق عليه بين حواتمه وبري (**الحرية**، ٨/١١/١٩٨٧). وقد اكتست هذه اللقاءات أهمية خاصة، كونها عقدت للمرة الاولى، منذ خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وشارك فيها بري وجنبلاط، مما أعطاها بعداً جديداً وجدياً.

وكاجراء عملي لتنفيذ اتفاق الجزائر، تمّ بتاريخ ٩/١١/١٩٨٧ ادخال كمية من مواد البناء إلى مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، فيما اتخذ الوفد الفلسطيني الموحّد قراراً بسحب عدد من العناصر الفلسطينية المتواجدة في شرق صيدا «اظهاراً لحسن النية» (**المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٨٧).

من جهة أخرى، وعلى الرغم مما أشاعه الاتفاق من أجواء ايجابية، فقد برزت الخروقات المسلحة، في بيروت والجنوب. وشهدت محاور شاتيلا، بعد ظهر ٢٢/١١/١٩٨٧، اشتباكات محدودة. ثم شهد مخيم عين الحلوه اشتباكات عنيفة بين مليشيات التنظيم الشعبي الناصري، والقوات الفلسطينية، تمّ، على أثرها، اجتماع في منزل مصطفى سعد، حضره أعضاء الوفد الفلسطيني الموحّد، وممثلون عن جبهة التحرير والتوحيد وحركة «أمل»، أكد المجتمعون، خلاله، ضرورة ادخال التموين والمواد الطبية والادوية إلى مخيم الرشيدية، وامداده، وجواره، بمواد التعمير، في حين طالبت «أمل» بضرورة انسحاب الفلسطينيين من شرق صيدا (**الشرق الاوسط**، ٢٣/١١/١٩٨٧).

وربطت المصادر المطلعة بين توقيت الاشتباكات والموقف السوري السلبي من م.ت.ف. خلال قمة عمان، وبما آلت اليه جبهة التوحيد والتحرير، اثر استقالة أمين سرها عاصم قانصوه، وبمحاولة سوريا الضغط على م.ت.ف. من خلال تقليص نفوذ المنظمة العسكري، والسياسي، في لبنان، وذلك على حساب المبادرة الجزائرية، واتفاق بري ـ حواتمه؛ الامر الذي نبهت المنظمة إلى مخاطره. وصرح عرفات، في هذا السياق، بأن المنظمة حريصة على تنفيذ كل الاتفاقات مع برّي، لكنها تطالب الآخرين بعدم المطالبة بانسحاب الفلسطينيين من مواقعهم في شرق صيدا قبل معرفة مدى الضربة الاسرائيلية، في اعقاب العملية